

المشهد الحقوقي لفلسطين

رصد لأهم الإصدارات والنشاطات المتعلقة بفلسطين على مدار الأسبوع محلياً ودولياً

| Page1

العدد (246) || 15 - 21 سبتمبر/أيلول 2024 يصدر كل أحد عن منظمة "القانون من أجل فلسطين"

إعداد: رزون عيسى، نور خاروف، أروى عبد المنعم، كمال حشايقية

يستعرض هذا التقرير الأسبوعي تفاعلات المشهد الحقوقي الخاص بالقضية الفلسطينية، وكل ما له صلة بالقانون الدولي وفلسطين. يتضمن التقرير سرداً لأهم الإصدارات والنشاطات والمؤتمرات الحقوقية المتعلقة بفلسطين، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، الرسمي أو الأكاديمي أو العام، بما في ذلك القرارات والمراسيم والأوامر القضائية التي تمس القضية الفلسطينية، والأبحاث والدراسات الأكاديمية، والفعاليات والإصدارات الحقوقية. ويهدف التقرير إلى أن يكون مرجعاً لرصد وتوثيق وأرشفة آخر المستجدات الحقوقية المتعلقة بفلسطين، وتقديمها للأفراد والباحثين ومراكز الدراسات والمؤسسات الرسمية والأكاديمية والحقوقية المعنية.

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات عربية، أوروبية، ودولية:

- **أجرى** فريق مشترك من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأونروا تقييماً أولياً للأضرار في مخيم طولكرم للاجئين في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية، ولاحظ الفريق الأضرار الجسيمة التي يُعتقد أنها ناجمة عن الصواريخ المتفجرة المحمولة على الكتف والمتفجرات، حيث طال الدمار ما يقرب من 40 مبنى سكنياً، وأدى لنزوح حوالي 200 شخص، بمن فيهم 90 طفلاً فضلاً عن تضرر ما لا يقل عن 500 مبنى آخر. (16 سبتمبر 2024)
- **ذكر** مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن إصدار أوامر الإخلاء الجماعي في غزة، دون ضمان وجود أماكن آمنة وملائمة للنازحين، لا يزال يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل لمئات آلاف الناس، وفصل الأسر عن بعضها وتآكل أنظمة الحماية الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال. (16 سبتمبر 2024)
- **قال** برنامج الأغذية العالمي إنه ومع تزايد عمليات الإخلاء، تتعطل نقاط توزيع المساعدات، مما يضطر البرنامج إلى إعادة تنظيم عملياته من جديد. (16 سبتمبر 2024)
- **صرح** مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بعدم تمكنه من الوصول إلى شمال غزة منذ 28 يوماً، حيث يعاني حوالي 22,500 شخص ممن يحتاجون إلى إعادة تأهيل بسبب إصابات تغير حياتهم. وقال بأن الأوامر المتكررة للإخلاء من الجانب الإسرائيلي تعيق الجهود الإنسانية. وفي بيان لاحق، **قال** المكتب إنه تمكن من الوصول للشمال لأول مرة منذ 4 أسابيع، لكنه حذر من أن الوصول لا يزال محدوداً للغاية. وبيّن أن ما يقرب من 50 بعثة بقيادة سبع

- وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة - والتي تم تنسيقها بالكامل مع السلطات الإسرائيلية، لم يتمكن سوى ربعها من العبور إلى الشمال. وأكد المكتب أن عدم تسهيل المهتمات الإنسانية يحرم الفلسطينيين في غزة من الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية لبقيتهم على قيد الحياة. (17/16 سبتمبر 2024)
- **قالت** الخبيرة المستقلة في الأمم المتحدة ماري لولور، إنه "لم يعد هناك مكان" للمدافعين عن حقوق الإنسان وناشطى المجتمع المدني لمواصلة توثيق "قائمة الانتهاكات الطويلة لحقوق الإنسان التي تفرضها إسرائيل على أهل قطاع غزة". وأضافت إن الجيش الإسرائيلي يواصل "تجويد وقتل المدنيين عمداً"، في حين يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان تحديات هائلة في أداء عملهم السلمي، على الرغم من التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بهدف منع أعمال الإبادة الجماعية في غزة والاحتلال غير القانوني لغزة. (16 سبتمبر 2024)
- خلال جلسة عقدها مجلس الأمن، **جدد** مسؤولان أمميان التأكيد على الحاجة الملحة لوقف إطلاق النار، والوصول الإنساني دون عوائق، وحماية المدنيين والبنية التحتية في غزة. وحذرا من أنه في ظل غياب حل سياسي مستدام، من المتوقع أن تستمر دورة المعاناة. وقالت كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة سيخريد كاخ إن الوضع "كئيب ومحزن"، مؤكدة على "المسؤولية العميقة" التي يتحملها المجتمع الدولي في معالجة مأساة هذه الحرب. (16 سبتمبر 2024)
- **في ختام** لقاء جمع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، مع المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، أكد الجانبان على أن العمل الإنساني، على أهميته الشديدة في المرحلة المقبلة، لابد أن يتوازى معه مسار سياسي يُعالج القضية الأساسية وهي استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. (16 سبتمبر 2024)
- **أعلن** المفوض العام لوكالة أونروا، فيليب لازاريني، أن السلطات الإسرائيلية أوقفت إصدار التأشيرات لرؤساء وموظفي المنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة إلى تقليص وجودها أو منعها من ممارسة عملها بشكل طبيعي. ودعا لازاريني إسرائيل إلى رفع القيود المفروضة على المنظمات الإنسانية، خصوصاً في ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة، التي تتطلب زيادة وجود المنظمات الإنسانية وليس تقليصه. (17 سبتمبر 2024)
- **حثت** المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب، أليس جيل إدواردز، على إطلاق سراح جميع الرهائن في غزة دون قيد أو شرط ودون تأخير. وقالت الخبيرة الأممية المستقلة في بيان إن "أخذ الرهائن واحتجازهم هي أفعال غير قانونية دولياً وهي أيضاً أشكال من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية". (17 سبتمبر 2024)
- **اعتمدت** الجمعية العامة للأمم المتحدة **قراراً** تاريخياً يطالب بأن تنهي إسرائيل "وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة" خلال 12 شهراً، بناء على الفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لسياسات إسرائيل وممارساتها في فلسطين. وصوّت لصالح القرار 124 عضواً، وعارضه 14 عضواً فيما امتنع 43 عن التصويت. كما دعا القرار إلى إخلاء المستوطنين، وتفكيك الجدار، والتعويض عن الأضرار للفلسطينيين، والسماح للذين نزحوا أثناء الاحتلال بالعودة. كما دعا القرار دول العالم لتعزيز تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والامتناع عن الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي أو مساعدته، وتجنب العلاقات التعاهدية والمعاملات الاقتصادية ونقل الأسلحة مع إسرائيل فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم إنشاء البعثات الدبلوماسية في القدس. كما دعا

لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى حول فلسطين، وأكد على مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة لحل القضية الفلسطينية. (17 سبتمبر 2024)

• **بحث** العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مع وفد اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المكلفة بالتحرك الدولي لوقف الحرب على غزة، المستجدات بالمنطقة، وأكد على ضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، وزيادة المساعدات الإغاثية، والعمل على إيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين. (18 سبتمبر 2024)

• **قال** ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي محمد بن سلمان، إن "القضية الفلسطينية تتصدر اهتمامات بلاده"، وأدان جرائم سلطة الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وقال إن المملكة لن تتوقف عن عملها الدؤوب في سبيل قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، مؤكداً أن بلاده لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون ذلك. (18 سبتمبر 2024)

• **حذر** خبراء الأمم المتحدة من أن النظام الدولي يقف على حافة الهاوية، داعين الدول إلى الامتثال لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري الذي أكد عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وأشار الخبراء إلى مرور أكثر من 50 يوماً منذ صدور الرأي، ومع ذلك لم تتخذ معظم الدول خطوات ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية. وأكدوا أن استمرار الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الحصار والقصف على غزة، وتدمير البنية التحتية واستهداف المدنيين، يعزز العنف الإبدي. ودعوا الدول إلى اتخاذ إجراءات فورية تشمل فرض حظر كامل على الأسلحة ضد إسرائيل، وإلغاء الاتفاقيات الاقتصادية والأكاديمية التي تدعم الاحتلال، ومحاسبة الأفراد والكيانات المتورطة في جرائم الاحتلال، وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين. (18 سبتمبر 2024)

• أعربت كل من **الأردن، السعودية، مصر، الإمارات، قطر، الكويت، عُمان، ماليزيا، بوليفيا**، بالإضافة إلى **منظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، والبرلمان العربي، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي**، عن ترحيبهم بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم اعتماده بأغلبية 124 صوتاً استجابة لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي، ويدعو القرار إسرائيل إلى إنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهراً. (18-19 سبتمبر 2024)

• تعقياً على عدم التصويت بشكل إيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في غضون 12 شهراً، **قال** متحدث باسم الخارجية الألمانية إن ألمانيا امتنعت عن التصويت على القرار لأنه يتجاوز نطاق الرأي الاستشاري للمحكمة، معتبرة أنه وضع مهلة غير واقعية لإنهاء الاحتلال ولم يراع بشكل كاف مصالح إسرائيل الأمنية وحققها في الدفاع عن النفس. وقال إن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية مهم، وإن الحكومة الألمانية تجدد موقفها بأن سياسة الاستيطان تمثل انتهاكاً للقانون الدولي، داعية إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف. فيما قالت **بريطانيا** إنها امتنعت عن التصويت ليس لأنها لا تدعم النتائج المركزية التي توصل إليها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بما في ذلك "بأن إسرائيل يجب أن تنهي وجودها في الأراضي الفلسطينية"

المحتلة في أسرع وقت ممكن"، بل لأن القرار لا يوفر الوضوح الكافي للمضي قدماً في تحقيق السلام القائم على حل الدولتين المتفاوض عليه. (19 سبتمبر 2024)

• **أعربت** لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة عن قلقها البالغ بشأن الأعداد المرتفعة من الأطفال في غزة الذين قتلوا أو أصيبوا أو فقدوا أو شردوا أو أصبحوا أيتاما أو تعرضوا للمجاعة وسوء التغذية والمرض نتيجة للهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تشنها إسرائيل. وحثت اللجنة على وقف هذه الهجمات فوراً، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مقيد إلى غزة، والسماح بدخول مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار المنازل والبنية الأساسية. كما أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء استمرار اختطاف واعتقال الأطفال الفلسطينيين تعسفاً، ودعت إلى إنهاء هذه الممارسات والإفراج عن الأطفال المحتجزين وإلغاء نظام الاحتجاز المؤسسي واستخدام التعذيب ضدّهم. (19 سبتمبر 2024)

• **حذر** المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، من التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية وارتفاع مستوى العنف في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، محذراً من أن هذه الأنشطة تشكل تهديداً وجودياً لحل الدولتين. وانتقدت هيلين كلارك، عضوة منظمة الحكاماء، فشل مجلس الأمن في تنفيذ قراره 2334 (2016)، مما يطرح سؤالاً وجودياً حول قدرة المجلس على تنفيذ قراراته. (19 سبتمبر 2024)

• **أعلن** مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن العاملين الإنسانيين أفادوا بعدم قدرتهم على استيراد مواد كافية لتوفير الحماية من الرياح والأمطار والفيضانات مع اقتراب فصل الشتاء الثاني منذ بداية الحرب، بسبب قيود الوصول. كما ذكرت المكتب بأن فرق الطوارئ الطبية قدمت أكثر من 1.4 مليون استشارة طبية حتى الآن من عام 2024، في حين يستمر نقص الإمدادات الطبية في التصاعد. (19 سبتمبر 2024)

• **أكد** نائب المدير التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) تيد شيبان، الحاجة إلى وقف إطلاق النار، لوضع حد لقتل وتشويه الأطفال وتمكين إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى غزة. وحث المسؤول الأممي على ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي. وقال إنه طالب خلال اجتماعاته مع السلطات الإسرائيلية بزيادة إمكانية الوصول للإمدادات الإنسانية والتجارية، ودعا إلى حماية الأطفال وتحسين تدابير الأمن وإجراءات التشغيل بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني وتسهيل حركة الأطفال المنفصلين عن ذويهم. (19 سبتمبر 2024)

• **قالت** وكالة "رويترز" في تقرير صادر عنها إن ألمانيا علقت الموافقة على تصدير الأسلحة الحربية لإسرائيل، بسبب المخاوف القانونية المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأفادت وزارة الاقتصاد الألمانية أنه في عام 2023، كانت هناك موافقات لصادرات أسلحة بقيمة 326.5 مليون يورو، ولكن حتى نهاية أغسطس 2024، لم يتم تصدير سوى 14.5 مليون يورو من تصاريح التصدير. ويُعزى هذا الانخفاض إلى دعاوى قضائية تتهم ألمانيا بانتهاك القانون الدولي الإنساني من خلال دعمها لإسرائيل. (19 سبتمبر 2024)

• **أعرب** المفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن غضبه إزاء المعاناة الإنسانية الهائلة في قطاع غزة، مشيراً إلى أن القيود الإسرائيلية والهجمات المستمرة تعرقل جهود إيصال المساعدات الإنسانية. ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وضمان وصول المساعدات، بالإضافة إلى الإفراج عن الرهائن وإنهاء الاعتقالات التعسفية. وشدد على أن عدم احترام القانون الدولي هو مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، وأنه لا يجوز للدول قبول التجاهل الصارخ

للقانون الدولي، بما في ذلك القرارات الملزمة من مجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية، ويجب على جميع الدول، وخاصة ذات النفوذ، بذل كل ما في وسعها لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي. (20 سبتمبر 2024)

• **أعلنت** عضو الكونغرس الأمريكي برامبلا جايا بال، إلى جانب أندريه كارسون ويان شاكوسكي، عن تقديم مشروع قانون "استعادة تمويل وكالة الأونروا الطارئ لعام 2024"، الذي يهدف إلى إنهاء توقف التمويل للوكالة الذي فرضته الولايات المتحدة بعد مزاعم تتعلق بارتباط موظفين بالوكالة بهجمات حماس في 7 أكتوبر. وأشارت جايا بال إلى أن الأونروا تقدم خدمات حيوية لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني، محذرة من أن إلغاء التمويل سيؤدي إلى المزيد من الكوارث في غزة. (20 سبتمبر 2024)

• **أكدت** المقررة الخاصة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، أن فشل إسرائيل في ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين يمثل جزءاً من مسار مدمر يسعى لتحقيق تقرير المصير اليهودي الحصري بين النهر والبحر. وأشارت إلى أن استمرار هذا الوضع يعيق إمكانية ضمان السلامة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. (21 سبتمبر 2024)

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات رسمية فلسطينية:

• **أدانت** وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات التعليمية والمدارس الفلسطينية؛ التي كان آخرها إطلاق النار العشوائي على جامعة دار الكلمة في بيت لحم، واقتحام جامعة بيرزيت في رام الله، والاعتداء الوحشي من قبل المستوطنين على الطلاب والمعلمين في مدرسة بدو الكعابنة بأريحا. داعية كافة المؤسسات الإنسانية والحقوقية والإعلامية لكشف هذه الانتهاكات والضغط لوقفها. (17 سبتمبر 2024)

• **رحب** رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، معتبراً أن حصول مشروع القرار على تأييد ثلثي أعضاء الجمعية العامة يُعد تأكيداً دولياً على عدالة القضية الفلسطينية وانتصاراً لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ كافة الإجراءات الفردية والجماعية لإلزام إسرائيل بتنفيذ القرار. كما **رحبت** وزارة الخارجية الفلسطينية بالقرار. (18 سبتمبر 2024)

• **أدان** المجلس الوطني الفلسطيني جريمة إعدام الشبان الثلاثة في قباطية جنوب جنين، والتي تمت خلال محاصرة منزلهم واستهدافه بالقذائف الصاروخية ومحاولة هدمه. ووصف هذه الجريمة بأنها جزء من سلسلة جرائم الحرب وامتداد لسياسات التطهير العرقي الممنهجة التي يمارسها الاحتلال في قطاع غزة. ودعا إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم للمحاكم الدولية. (19 سبتمبر 2024)

• **قال رئيس** دولة فلسطين محمود عباس، خلال مؤتمر صحفي مشترك في مدريد مع رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز، إن قرار إسبانيا الاعتراف بدولة فلسطين يعكس التزامها بحق تقرير المصير وعدالة القضية الفلسطينية بعد 76 عاماً من الظلم. وطالب المجتمع الدولي بتنفيذ رأي محكمة العدل الدولية بإنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني استقلاله. كما شدد على عزم فلسطين على استلام ولايتها في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية،

وضرورة وقف العدوان وإعادة الإعمار. وأكد مواصلة السعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. من جانبه، **أكد سانشيز** التزام إسبانيا بحل الدولتين كسبيل لإنهاء الصراع، وأهمية وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية. (19 سبتمبر 2024)

| Page6

مراسيم وقرارات ومواقف وأحكام قضائية صادرة عن جهات رسمية إسرائيلية:

- **انتقد** وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش القرار الفلسطيني المعتمد من قبل الأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال، واعتبره دليلاً جديداً على عداة السلطة الفلسطينية لإسرائيل، مؤكداً أنه سيواصل النضال ضد شرعيتها والقضاء على فكرة الدولة الفلسطينية التي يعتبرها تهديداً وجودياً لإسرائيل. (18 سبتمبر 2024)
- قالت تقارير إعلامية إن إسرائيل **طرح** اقتراحاً في واشنطن لإنهاء الحرب في غزة يتضمن الإفراج عن جميع الرهائن المحتجزين مقابل السماح لرئيس حركة حماس يحيى السنوار بالخروج الآمن من القطاع، ونزع سلاح غزة، وإقامة نظام حكم بديل. يشمل الاقتراح أيضاً إطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين. وزعم **ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي** أن بنيامين نتنياهو وافق على جميع العروض الأمريكية للإفراج عن المختطفين، بما في ذلك "اقتراح الوساطة النهائي"، في حين رفضت حماس كافة هذه العروض. (19/18 سبتمبر 2024)
- **أدان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية** قرار الأمم المتحدة الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال عام. ووصف القرار بأنه "أحادي" و"مشوه"، مشيراً إلى أنه لا يأخذ في عين الاعتبار احتياجات إسرائيل الأمنية. وأضاف أن القرار يقوض فرص السلام ويتجاهل المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه جميع اتفاقيات السلام بين إسرائيل وجيرانها، التي تؤكد على أن حل الصراع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين. كما نددت **وزارة الخارجية الإسرائيلية** مجدداً القرار، معتبرة أنه يشجع على "تحركات أحادية" ضد إسرائيل، وهو ما لن يساهم في إنهاء الصراع. (19/18 سبتمبر 2024)
- **قدمت** إسرائيل طعناً رسمياً أمام المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بشأن الولاية القضائية للمحكمة، بالإضافة إلى الطعن في قانونية طلبات المدعي العام لإصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع. وقالت إسرائيل إن المدعي العام خرقت نظام المحكمة ومبدأ التكامل من خلال عدم منح إسرائيل الفرصة لممارسة حقها في التحقيق بنفسها في الادعاءات التي أثرت قبل المضي قدماً في التحقيق. (20 سبتمبر 2024)

إصدارات المؤسسات الحقوقية غير الحكومية:

- **نشر** مركز "حملة" تقريراً بعنوان: "الحقوق الرقمية الفلسطينية والإبادة والمساءلة على شركات التكنولوجيا الكبرى". وتناول التقرير استخدام التكنولوجيا في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي لاستهداف الفلسطينيين، وأبرز دور شركات التكنولوجيا في تسهيل الرقابة، ونشر المحتوى الضار، وتحقيق الأرباح من الإعلانات المستهدفة التي تحرض على العنف ضد الفلسطينيين. وناقش كيفية انتهاك الرقابة والقطع عن الإنترنت في غزة للقانون الدولي، وأكد الحاجة الملحة للمساءلة ووضع لوائح صارمة لمنع استخدام هذه التقنيات في المزيد من الانتهاكات.

- **أدانت** أكثر من مئة نقابة ومؤسسة وحزب في المنطقة العربية تقرير "هيومن رايتس ووتش" حول أحداث السابع من أكتوبر 2023، واعتبرت الموقعون أن التقرير منحاز وغير موثوق، حيث يتجاهل السياق الاستعماري والاضطهاد الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، ويتهم فصائل المقاومة الفلسطينية بجرائم حرب دون تقديم أدلة ملموسة. مطالبين المنظمة الدولية بالاعتذار الفوري وسحب التقرير. (16 سبتمبر 2024)
- **نشرت** 15 منظمة، من بينها المجلس النرويجي للاجئين، بياناً مشتركاً دعا المجتمع الدولي إلى الضغط من أجل وقف إطلاق نار فوري، وفرض حظر على الأسلحة، وإنهاء الحصار الإسرائيلي على غزة الذي يتسبب حالياً في عرقلة وصول 83% من المساعدات الغذائية. وقال البيان إن ما يقرب من نصف مليون شخص يواجهون خطر المجاعة، وأكثر من مليوني شخص يعانون من نقص حاد في الغذاء الدواء والإمدادات الطبية. كما أوضح أن 65% من الإنسولين المطلوب غير متوفر، وتم تدمير البنية التحتية الحيوية مثل شبكات المياه والمطاحن. وطالبت المنظمات بضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وفتح الممرات الإنسانية بشكل دائم. (16 سبتمبر 2024)
- دعت كل من مؤسسة **الحق**، و**المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، و**مركز الميزان**، إلى جانب **منظمة العفو الدولية** و 34 منظمة مجتمع مدني حول العالم، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم مشروع قرار الجمعية العامة، الصادر بناءً على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن "الأثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". (17-18 سبتمبر 2024)
- **أفادت** منظمة أطباء بلا حدود، أنه ومع استمرار القوات الإسرائيلية في قصف غزة، أصبح النظام الصحي في غزة علي وشك الانهيار. وقالت المنظمة إنه ونظراً لأن 19 من أصل 36 مستشفى في غزة معطلة حالياً، فإن المستشفيات الميدانية هي الملاذ الأخير لتوفير الرعاية المنقذة للحياة. وأكدت أن وقف إطلاق النار الفوري والدائم هو الحل الوحيد لتزويد الناس في غزة بالرعاية الصحية المناسبة التي يحتاجون إليها بشدة. (18 سبتمبر 2024)
- **دعت** منظمة العفو الدولية إسرائيل إلى الامتثال الفوري لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف التمييز الممنهج ضد الشعب الفلسطيني. واعتبرت أنياس كالامار، الأمينة العامة للمنظمة أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير يمثل انتصاراً للمطالب التاريخية للشعب الفلسطيني، ويوضح بشكل جلي أنه لا يمكن السماح باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من ذلك. مؤكدة أن تنفيذ القرار يعد خطوة أساسية لاستعادة الثقة في القانون الدولي، ومنعطفاً حاسماً للمجتمع الدولي. (18 سبتمبر 2024)

مقالات قصيرة ومدونات:

- **نشرت** Mondoweiss مقال رأي لـ منى شتية بعنوان: "إسرائيل تنضم إلى أول مؤتمر عالمي للذكاء الاصطناعي.. إليك السبب وراء خطورته". (16 سبتمبر 2024)
- **نشرت** Le Monde مقالا لـ جان بيير فيليو بعنوان: "القمع الدموي للمعارضة السلمية للاستيطان في الضفة الغربية". (16 سبتمبر 2024)

- **نشر** مركز النهضة العربية للديمقراطية والتنمية مقال رأي لـ ليكس تاكنبرغ مستشار رئيس لبرنامج القضية الفلسطينية، **مركز النهضة الإستراتيجي**، بعنوان: "دور الأمم المتحدة في فلسطين: ضرورة أخلاقية لتحقيق العدالة". (18 سبتمبر 2024)
- **نشرت** The Guardian مقال رأي لـ عمر البرغوثي بعنوان "هل يؤدي التصويت التاريخي في الأمم المتحدة بغرض عقوبات على إسرائيل إلى تغيير الواقع بالنسبة للفلسطينيين؟". (19 سبتمبر 2024)

نجاحات وتأثيرات حقوقية:

- قدم عدد من كُتاب الأعمدة الرئيسيين في صحيفة (Jewish Chronicle) البريطانية استقالتهم احتجاجاً على نشر الصحيفة أخباراً زائفة ومضللة حول الحرب في غزة. أعلن كل من **ديفيد باديل** و**جوناثان فريدلاند**، و**ديفيد آرونوفيتش**، و**هادلي فريمان** و**كولين شيندلر** إنهاء تعاونهم مع الصحيفة البريطانية بعدما اتضح نشر الصحيفة عدة مقالات كتبها الجندي السابق في الجيش الإسرائيلي إيلون بيرري حول الحرب في غزة كانت مبنية على مزاعم وادعاءات مختلقة. ومن جانبها **أعلنت الصحيفة** عقب تحقيق شامل أجرته، إنهاء ارتباطها مع بيرري وحذف مقالاته من منصاتهما الرسمية. (15-16 سبتمبر 2024)
- **استبعد** مهرجان "بوب كولتور" الألماني السفارة الإسرائيلية من قائمة رعايته للعام الثاني على التوالي، وذلك بعد أكثر من سبع سنوات من حملات الضغط العالمية قادتها حركة مقاطعة إسرائيل ((BDS)، والتي حظيت بالاستجابة من أكثر من 20 فنناً وفنانة استجابوا لدعوة مقاطعة المهرجان منذ عام 2017. (16 سبتمبر 2024)

مؤتمرات وفعاليات حقوقية:

- **رفعت** منظمة فلسطين القانونية (Palestine Legal) ومجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR) دعوى قضائية ضد جامعة ميريلاند بعد إلغاء الأخيرة لوقفه تضامنية نظمها طلاب من مجموعة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" بالتعاون مع مجموعة "الصوت اليهودي من أجل السلام" لتكريم ضحايا الإبادة الجماعية في غزة. وألغت الجامعة الحدث بعد أن كانت قد منحت الإذن بإقامته، وذلك تحت ضغط من مجموعات مناهضة للفلسطينيين، وتتهم الدعوى الجامعة بالتمييز غير القانوني وانتهاك التعديل الأول من الدستور الأمريكي الذي يضمن حرية التعبير. (17 سبتمبر 2024)

إعلانات بخصوص فرص أو نشاطات حقوقية قادمة:

- **أعلنت** حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) عن تنظيم احتجاجات عالمية تحت شعار "أسبوع العمل العالمي لمطالبة شركة شيفرون بإنهاء عقودها مع إسرائيل ووقف دعمها للإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في غزة" وذلك خلال الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر الحالي أمام مكاتب شركة شيفرون ومحطات الوقود والمصافي ومواقع التوظيف التابعة لها. وأشارت الحركة إلى أن هذه الاحتجاجات تأتي على خلفية تزويد شيفرون إسرائيل بالغاز الأحفوري والطاقة، ودفع ملايين الدولارات كضرائب، مما يساهم في تعزيز أنظمة الفصل العنصري والعنف الاستعماري الاستيطاني في إسرائيل. (20 سبتمبر 2024)